

هل وعد الله ب حفظ العربية



لا جدال أن (القرآن) كان وراء كثير من النشاط اللغوي في العربية، وكان دخول أفواج من الأمم في الإسلام دافعاً لتعلم العربية وأدائها حباً بالقرآن ولما كان معرفة العربية في الزمن السابق من وجهة مستعملة في جزء

كبير من أسبه وجزء من أوربه ثم انحسرت إلى ما نعرفه اليوم من حدود البلاد العربية. والمتأمل في حال العربية اليوم يجد إقصاء لها من أهم الميادين، ففي التعليم سادت اللغة الإنجليزية، وأما في العمل فالمسك بعصبه المدير لدفته الأمر فيه فاللغة الإنجليزية أيضاً، وإذا التفتنا إلى إعلامنا وجدنا العاميات المختلفة هي التي تتحدث باسمه، وهي أيضاً مهجنة بكلمات وتعابير من اللغة الإنجليزية؛ إذ صار الناس يفكرون باللغة الإنجليزية وهم يتحدثون بعماياتهم. وحين ينادي المنادون أن تداركوا لغتكم أيها العرب يرد عليهم بأن الله قد تكفل بحفظها، وما أرى أن الله وعد بحفظ العربية، وإنما وعد بحفظ الذكر كما قال تعالى: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَكَافِتُونَ} (٩) سورة الحجر، فليس يلزم من حفظ القرآن أن تحفظ العربية، ولم يرد في تفسير هذه الآية ما يشير إلى حفظ العربية، قال الطبري في (جامع البيان، ١٧: ٦٧) «يقول تعالى ذكره: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ} وهو القرآن (وَإِنَّا لَهُ لَكَافِتُونَ) قال: وإنا للقرآن لحافظون من أن يزداد فيه باطل ما ليس منه، أو ينقص منه ما هو منه من أحكامه وحدوده وفرائضه، والهاء في قوله: (نَهْ) من ذكر الذكر. وبنحو الذي قلنا في ذلك، قال أهل التأويل». وأية ما نقوله أن المسلمين من غير العرب أو الناطقين بها قد يقرأون القرآن؛ ولكنهم لا يقرأون غيره ولا يتحدثون بالعربية أو يفهمونها، أي إن العربية يمكن أن يأتي عليها يوم تموت فيه وإن ظل القرآن ينلى ويقرأ، وأية ذلك أن استعمالها انحسر بعد أن كان قد انتشر، وأنها اليوم مضيعة بين أهلها، وليس من مخرج يعيد إلى تلك اللغة مكانتها ويحافظ عليها سوى الاستعمال. سمعنا عالماً من علماء العربية هو (الدكتور مازن المبارك) يتحدث في خمسية حمد الجاسر رحمه الله، وكان يكاد يتميز غيظاً وهو يعرض لحال العربية، وينادي بأن تكون شريكة على الأقل في التعليم وإدارة العمل، وقال أستاذنا الدكتور أحمد الضبيب معلقاً على تلك الكلمة إن ترك التعليم بالعربية بحجة المصطلحات باطلة، فلندرس العلوم بالعربية مع الإبقاء على المصطلحات كما هي إذ المصطلحات لا تشكل نسبة كبيرة، ومعظم ما يقال هو كلام العربية قادرة على الوفاء به خير الوفاء. واتفق المتحدثون على أن هوية الأمة أي أمة هي اللغة، وأن بيدها الحفاظ عليها وإحيائها كما أن بيدها إضعافها وإماتتها. وليس من الحكمة الاكتفاء بالقول: إن الله وعد بحفظ العربية.

الرياض

إبداء الرأي حول هذا المقال، أرسل رسالة قصيرة SMS تبدأ برقم الكاتب (٧٩٨٧) ثم أرسلها إلى الكود ٨٢٢٤٤

القرار بتهديد إدارات الأندية الأدبية

هل هو إفلاس ثقافي أم فراغ ثقافي؟

سهام القحطاني

وأن تكون أجندة المسؤول الثقافي إضافة لأجندة المؤسسة الثقافية وليس بديلاً لها.

وقد يرى البعض أن المؤسسة الثقافية لا تملك أصلاً أجندة ثقافية وأنها تعتمد على الأجندة الثقافية للمسؤول وهذه هي كبرى مشكلات المؤسسة الثقافية «غياب الأجندة الثقافية الخاصة بها» وهي كبرى المشكلات لأنها تجعل مستقبل المؤسسة الثقافية الرسمية تحت رحمة ومزاجية أجندة المسؤول الثقافي، دون مراعاة متطلبات الواقع الثقافي ومستجداته.

كما أن وجود أجندة ثابتة للمؤسسة الثقافية لا تتأثر بتغير أجندات المسؤولين الثقافيين يضمن وجود إستراتيجية ثقافية فاعلة ويضبط تقويم منجز المؤسسة الثقافية الرسمية ويُعين على متابعة مراحل تطوير المشهد الثقافي كما أنه يُعين على الرصد التاريخي لمراحل المنجز الثقافي. لكن ما يحدث عندنا أن المؤسسة الثقافية لا تملك أجندة ثقافية وهي تتحرك وفق أجندة المسؤول الثقافي، وبذلك فالقرار الثقافي يخضع لمنطق الأفراد وليس لإستراتيجية المؤسسة الثقافية.

فما يبدأه الوزير السابق من رؤى ناقصة أو مكتملة وهمية أو حقيقية واجتماعات ولقاءات ووضع تصورات صرفت عليها مبالغ لا يستهان بها من ميزانية الوزارة يأتي الوزير الجديد ويهدمها وتبدأ اللعبة من جديد. «وهذا افتراض» مبني على ما تعودنا عليه من مسؤولي المؤسسات الحكومية.

وعندما نسمع أن هناك تمديداً للنظام الثقافي القديم أعتقد أن من حق أي مثقف أن يسأل ما مصير التصورات والإستراتيجيات ومحاضر اللقاءات والاجتماعات التي تمت في عهد الوزير السابق؟

هل أتلفت وستبدأ اللعبة من جديد؟ أم أنها ستعتبر قاعدة بيانات أولية يسترشد بها الوزير الجديد لإنجاز التجديد الثقافي وبذلك تتجاوز مشكلة «البداية من الصفر»؟

هل ستتابع المؤسسة الثقافية في عهد الوزير الجديد المشروع الثقافي الذي بدأه الوزير القديم من لائحة الأندية الأدبية والانتخابات الثقافية وتوصيات المؤسسة الثقافية في عهد الوزير القديم؟ أم أنه سيلغي كل شيء وسيبدأ من جديد «على ماء أبيض» كما يقولون؟

اعتقد أن من حق المثقف أن يطالب المؤسسة الثقافية في عهد الوزير الجديد بالشفافية في الإجابة عن هكذا تساؤلات كما أن من حقه أن يرفض إهدار المؤسسة الثقافية لجهوده وما قدم من تصورات، ومن حقه أيضاً أن يرفض سياسة الإلغاء والمحور إن فكرت فيهما المؤسسة الثقافية.

ومن يتأمل أولويات الأجندة الثقافية لمعالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبد العزيز خوجة سيلاحظ أنها تكاد تختلف عن أولويات الأجندة الثقافية للوزير السابق، ولا أدري ما الذي سوف ينتج هذا الاختلاف إثر ثقافي أم فراغ ثقافي؟

وبصرف النظر عن نتائج ذلك الاختلاف فأنا أعتقد أن من الضروري والمُلزم أن تكون للمؤسسة الثقافية أجندة إستراتيجية تحمي القرار الثقافي من مزاجية المسؤول الثقافي واتجاهاته الفكرية والسياسية وطموحه.

وهنا يصبح التعديل مُعوضاً عن التغيير. والتغيير التعويضي بالتعديل عادة يستخدم في حل الأزمات وتطوير البرامج وليس في إنشاء الإستراتيجيات.

على العموم أعتقد أن القرار جاء متفقاً مع حالة الواقع الثقافي، وأحسبه قراراً حكيماً، والحكمة هنا ليست بلاغة الفعل بل مراعاة سقف الكفاية لمقتضى الحال، كما أن الاتفاق ليس مؤشراً على «التوفيق» بل هو مؤشر على أن الواقع الثقافي يعيش فراغاً إستراتيجياً للثقافة، وحينها يصبح من الحكمة ألا تتخلص من حذائك القديمة إذا لم تكن قادراً على شراء أخرى جديدة!

وإذا كان القرار بتمديد إدارة الأندية الأدبية كان توقعاً متفقاً عليه من قبل المثقفين، فما يحمله من مؤشرات قد يختلف في تحديدها المثقفون فقد يراه بعض المثقفين أنه انتكاسة ثقافية وقد يرى البعض أنه فرصة لضبط التغيير الثقافي، وكلا الرأيين له سلمه المنطقي.

فمن يرى أن القرار انتكاسة ثقافية اعتمد على أنه يحمل إشارة إفلاس للتخطيط الثقافي للوزارة، وأن الوزارة لا تملك أي إستراتيجية لوضع بدائل تدفعها لتفكيك الأنظمة الثقافية التقليدية وإنشاء أنظمة ثقافية جديدة.

وهذا الفراغ الثقافي قد يكرس بقاء النظام الثقافي القديم ويعيق أي تجديد ثقافي قريب المدى.

أما الرأي الآخر فهو يبني على حجة أن حال الوزارة الانتقالي الذي تعيشه الآن والفوضى الإدارية التي سببتها استقالة السبيل والجدل المصاحب لنظام الانتخابات وعدم وجود رؤية للأئحة الأندية الأدبية كلها أسباب تقتضي من الوزارة تمديد ما سنته من نظام توظيف رؤساء الأندية الأدبية بدلا من أن تجرب نظاماً ثقافياً لا يحمل رؤية أو إستراتيجية لمجرد إرضاء غرور الواقع الثقافي بوهم التجديد، وأصحاب هذا الرأي يدعمون حكمة الحذاء القديمة والجديدة، كما أنهم يراهنون على الوقت، ولا ندري ما هية الوقت الذي يراهن عليه هذا الفريق، فهل المقصود بالوقت هنا التجريب التنظيري للرؤية المبدئية للنظام الجديد؟ أم المقصود به الفراغ الزمني الذي يُلزم الاستسلام بالواقع؟

ولو حللنا المنطق الواقعي لكلا الرأيين سنلاحظ أنهما يختلفان في المرجع، فالرأي الأول يعتمد على مرجع شاهد العيان أو اعتبار ما هو كائن؛ أي التوصل إلى النتائج وفق المتوفر من المقدمات «القياس بالقياس».

والرأي الثاني يعتمد على الشاهد الافتراضي أو اعتبار ما سيكون؛ التوصل إلى النتائج دون اعتبار للتأثير الإجرائي للمقدمات على التحصيل وهو ما يحولها إلى خلفية أكثر من كونها مؤثر والتحصيل عند أصحاب هذا الرأي قيمة وليس إنجازاً.

وإضافة إلى الرأيين السابقين الذي يحمل كل منهما منطقاً موضوعياً قد يُراد به حق أو باطل، هناك أمر آخر أظن أن من الإحسان أن نقف عليه، وهو غياب الأجندة الثقافية الخاصة بالمؤسسة الثقافية الرسمية.

فالمؤسسة الثقافية الرسمية لا تملك أجندة ثقافية خاصة بها تقوم على إستراتيجية تطويرية تظل ثابتة وفاعلية لا تتأثر بالأجندة الثقافية للمسؤول الثقافي المغادر أو القادم.

هذا لا يعني أن المسؤول الثقافي يجب ألا تكون له أجندة ثقافية، لكن يعني ألا تتعارض أجندته الثقافية مع إستراتيجية أجندة المؤسسة الثقافية

لا شك أن أي مثقف حصيف لا بد أن يتساءل عن مقصد وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبد العزيز خوجة وهو يقارن بين الأندية الأدبية والمواقع الإلكترونية ويجيز الأفضلية للمواقع الإلكترونية، من خلال إحدى إجاباته «بعض المواقع الإلكترونية أجدها أفضل أحياناً من كل الأندية الأدبية»، وتحديد مصدر الأفضلية هنا، هل يعني إعلان غير مباشر من قبل معالي الوزير عن عدم الرضى عن الأندية الأدبية؟ هل يعني هذا التصريح المبطن بوجود مقابل أفضل للأندية نية جدية لتفكيك الأندية الأدبية؟ هل تحمل هذه الإجابة إشارة ترمز إلى رفض الوزير الجديد للنظام الثقافي القديم؟

هل تشير هذه الإجابة إلى رؤية تغيير لن تكون في مصلحة الأندية الأدبية؟

أم أنها مجرد عبارة تراعى مقتضى الحال؟ وأن قرار تمديد إدارات الأندية الأدبية هو برهان على أن التاريخ الثقافي سيعيد نفسه وإن كل الطرق تقود إلى روما!

وفي المقابل ألا نعتقد أن عبارة معالي الوزير خوجة محجفة للأندية الأدبية لأنها همشت دورها وأثرها الثقافيين وقيادتها للمشهد الثقافي؟

فسحب الأفضلية منها يعني إلغاء قيمتها وأثرها وتاريخها الثقافي، فالمشكلة ليست الأندية الأدبية بل في النظام الثقافي الذي تتحرك به الأندية الأدبية وفي ثلة المسؤولين الثقافيين الذين يقودون الأندية كما يقود البدوي بعيره وناقته. ويبدو أن وجود معالي وزير الثقافة الفترة الماضية خارج البلد قد فوت عليه متابعة الحركة الثقافية التي ترعاها الأندية الأدبية.

ونقطة أحسبها جديرة بالملاحظة وهي أن المواقع الإلكترونية في مجتمع مغلق ثقافياً مثل المجتمع السعودي ومجتمع أمي على المستوى التقني لا يمكن المراهنة عليها كقناة تغييرية أو قناة ستقود التغيير الثقافي، فهي لا تتجاوز كونها تجربة ثقافية الاستفادة منها محدودة؛ لعدم جدية ما طرحه وللغاية الترفيحية والتنفيسية التي تتبلور من خلالها أهدافها، وحتى الثورة الثقافية التي تُخرس عليها بعض المواقع الإلكترونية تفقد أهميتها لبعدها عن السقف الموضوعي للواقع الثقافي ومؤثراته وهو أمر بدوره يفقدها جدية المسؤولية الثقافية نحو تغيير وتطوير العقل الثقافي.

كما أن تلك المواقع لم تستطع حتى الآن أن تقود الفوضى الخلاقة التي تنعكس على الواقع الثقافي مشهده وقنواته وأنظمتها الثقافية التقليدية.

ولتلك الأسباب فأنا أعتقد عكس ما يعتقده معالي وزير الثقافة أن المواقع الإلكترونية ليست أفضل من الأندية الأدبية، بل أزعج أنها دعمت العنصرية الثقافية والتشنج الفكري الثقافي كما دعمت السلبية الثقافية والثروة الثقافية فهي مجرد مقهى ثقافي لا غير.

هذا لا يعني أنني أصف مع الأندية ضد المواقع الإلكترونية بل يعني وجوب الإحاطة والتحري بموضوعية المقارنة والأفضلية على الأقل وفق ما اعتقده.

< صحيح أن جمهور المثقفين لم يستغربوا من قرار وزارة الثقافة والإعلام بتمديد إدارات الأندية الأدبية لموسم ثقافي آخر لأنه؛ كان من ضمن توقع أفيهم، لكن بلا شك أن أثر واقعية الشيء يختلف عن أثر توقعه؛ لأن توقعك عادة يفترض أفضل ما يمكن بحكم تحكمك في إنشاء الاحتمال الإجرائي، في حين أن واقعية الشيء تفرض عليك تكوين الاحتمال وفق جدول مواصفات إجرائي مسبق،